النبوة والولاية في مقام التأويل

تنظير مُقارَن للأفهام بين ابن عربي وحيدر آملي

خنجر حميَّة
مفكّر وأستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانيّة

ملخّص إجمالي

يصعب التكهُّن بالمدى الذي يمكن أن ينتهي إليه البحث في موضوع النبوَّة والولاية عند المتصوِّفة بشكل عام. أما مرجع هذه الصعوبة فيعود إلى ما أثاره التبلوُر التدريجيُّ للمفاهيم التي تشكِّل جوهر هذا الموضوع من التباس على مستوى المعنى والدلالات من جهة، وبالنظر إلى الحيِّز الواسع والمتشعِّب والعريض الذي احتلَّته هذه الإشكاليَّة في النطاق التأمُّليِّ للجهد الصوفيِّ من جهة أخرى. هذا فضلاً عن كونها شكَّلت ركيزة أساسيَّة ابتنى عليها مشروع النظر الصوفيِّ في الإنسان والمعرفة والتطهُّر برمَّته.

مفردات مفتاحية:

الولاية ـ مفهوم الختم ـ النطاق التأمّلي ـ الولاية التكوينيّة ـ المعرفة التطهّريّة. حيدر آملي.

لقد جَهِد كثيرون للكشف عن جوانب شتى في حقل البحث عن صلات الوصل بين النبوَّة والولاية، جرى ذلك سواء لجهة تحليل النصوص[١]، أو تأويلاً للتجربة الصوفيَّة المُعاشة، وكشفاً عن أبعادها الروحيَّة[٢]. ولقد انصبَّ الاهتمام الأكبر على ابن عربي، فعنده بالذات تبلورت بوضوح أُسُس رؤية صوفيَّة للولاية والنبوَّة متماسكة، وحفلت مصنَّفاته - وخصوصاً فصوص الحكم - بجهود كبيرة لتوضيحها وشرحها، وتحديد آفاقها، مستفيداً من تراث خصب وبعيد الغور، أغنته التجربة الروحيَّة وخصوبة الحياة الزهديَّة عند الروَّاد ومتصوِّفة العهود الأولى.

عند الآملي تبدو المسألة أكثر صعوبة، في بعض جوانبها على الأقلّ، إذ لم يُنصِّب الرجل نفسه شارحاً لتراث التصوُّف حول الموضوع هذا، ولم يتعرَّض للمشكلة كمفسِّر للنصوص التي يكتنفها الغموض والإبهام في المصنَّفات الكبرى والموسوعيَّة، ولا كمنظر لمذهب ابن عربي العتيد في موضوع النبوَّة والولاية كما فعل في مواضع أخرى، بل نصَّب نفسه منذ البداية منافحاً عن وجهة نظر مذهبيَّة، وأفصح بوضوح عن موقف سلبيٍّ ممَّا نظَّر له ابن عربي وقرَّره من أحكام ورؤى وآراء، - شمل موقفه هذا كلَّ شارحي الشيخ الكبار - وأدار جدلاً في خصوص مسألة ختم الولاية، يشبه في منهجه وأسلوبه جدل المتكلِّمين حول موضوع الإمامة ومفهومها ووظيفتها وموقعها في النظام العقديِّ في الإسلام. ولقد أفرد فصولاً كاملة من كتابه "نص النصوص" للغرض نفسه، في الوقت الذي يعلن فيه عن أنَّ الدافع إلى إنشاء هذا الكتاب كان توضيح آراء ابن عربي وأفكاره في أصعب كتبه وأعقدها، أعني "فصوص الحكم".

ولا يخفى أيضاً ما للموضوع من ارتباط بمشكلات صوفيَّة نظريَّة أخرى، كمشكلة الوجود،

---

[١]- بركة، عبد الفتاح عبد اللهِ، الحكيم الترمزي ونظريَّته في الولاية، القاهرة: مجمع العلوم الإسلاميَّة ١٩٧١.
ويلاحظ أيضاً:
Cod Kieweiz, Michel, Le sceau des saints Prophétie et sainteté dans la doctrine d'Ibn Arabi, Paris: ed. Gallimard, 1986.
ويلاحظ تحليل مهمٌّ للكتاب عند: الحكيم، سعاد، الولاية الصوفيَّة، مجلَّة التراث العربي، ص ١٧٠-١٩٥.
وأيضاً:
Corbin, En Islam Iranien, V4, Index Generale (Welayate). Et Histoire de la Philosophie Islamique.
وتعليقات عفيفي على فصوص الحكم، ج ٢، ص ١٧٠ وما بعدها.
[٢]- حلمي،محمد مصطفى، الحياة الروحيَّة في الإسلام، القاهرة: دار المعارف ١٩٧١، ص ١١١-١٢١.
وعفيفي، أبو علا، نظريَّة الإسلاميين في الكلمة، مجلَّة كليَّة الآداب جامعة فؤاد الأول، المجلَّد الأول، العدد الأول، ١٩٤٣، ص ٣٣-٧٥.
وحلمي، محمد مصطفى، ابن الفارض والحب الإلهي، القاهرة: دار المعارف ١٩٧١، ص ٣٥٢-٥٨١.
والبرزجي، أحمد بن إسماعيل، التحقيقات الأحمديَّة في حماية الحقيقة المحمديَّة، القاهرة، ١٣٢٦ هـ، وشقفة، فهر، التصوُّف بين الحقِّ والخلق، حماه: مك. دار الدعوة، ١٩٦٥م، ص ٨٧-١٠٥. ويلحظ: الجابري، بنية العقل العربي، ص ٣١٧-٣٦٩.
وأشتياني، شرح مقدِّمة قيصري، الفصل التاسع، في بيان خلافة الحقيقة المحمديَّة، والفصل الثاني عشر، النبوَّة.
ويلاحظ أيضاً: أشتياني، ميرزا أحمد، رسالة ولاية، طهران ١٣٦٨هـ.
ويلاحظ: تحليل زرين كوب لمسألة الولاية عند نجم الدين كبرى في : دنباله جستجودر تصوف إيران، ص ٩٠ وما بعد.
وأبو زيد، فلسفة التأويل، ص ٢٣٣ فصاعداً.

وفكرة التجلِّي والظهورات، ومكانة الإنسان في العالم وخلافته، وطرق تدرُّجه وتكامله وتطهُّره، ومشكلة المعرفة وحدودها. فالخوض في النبوَّة والولاية يستدعي الوعي التامَّ بالترابط الموجود بينها وبين ما ذكر من مشكلات.

انطلاقاً ممَّا تقدَّم، سوف نحاول هنا أن نعالج مشكلة النبوَّة والولاية من خلال الآملي، مركِّزين على عنصر المقارنة بينه وبين غيره من متفلسفة الصوفيَّة، وبينه وبين من عالج المشكلة من فلاسفة الشيعة الكبار ومنظِّريهم، كالملاَّ صدرا مثلاً، والقاضي سعيد القمِّي، ومشدِّدين على أهميَّة الجدل الذي أداره الآملي مع ابن عربي وشراحه - والقيصري خصوصاً - فإنَّ ذلك أحدُ مناحي تميِّزه وفرادته، وهو أيضاً أحد المزالق الكبرى التي وقع فيها الآملي تحت تأثير رؤية مذهبيَّة صارمة لحدود الولاية.

يستدعي عملنا الرجوع إلى الأصول - الأُسُس - فالآملي امتداد على مستويين، التصوُّف من جهة، والتشيُّع كمذهب وروحانيَّة، وكتصوُّرات ومفاهيم عقديَّة من جهة أخرى. وهو كما رأينا في الباب الأول، انطلق من مبدأ افتراض واحدة بين التصوُّف والتشيُّع، مما يستدعي عنده - وهذه أحد أركان مشروعه - اجتراح أُسُس لمثل هذه الوحدة، ومزجاً تامَّاً بين المستويين - أعني التصوُّف والتشيُّع - على صعيد الأُسُس والمبادئ، وعلى صعيد قواعد النظر والتأمُّل، والموضوعات والمسائل. في النبوَّة والولاية يتمُّ التضحية بذلك كلِّه، وتبرز رغبة في استثمار التأمُّل الصوفيِّ لمصلحة تميُّز مذهبيٍّ واضح ومسيطر.

وهنا بالذات سوف يتعاطى الآمليُّ مع ابن عربي وشُرَّاح مدرسته برَيبة وشكٍّ، مؤكِّداً أنَّ هناك جذوراً تمَّ تجاوزها والتخلِّي عنها. لقد افترض أنَّه انطلق في الأصل من وجهة نظر شيعيَّة في الولاية[١]، إلاَّ أنَّه ما لبث أن تجاوزها. ثمة - بنظره - ما ينبغي إعادته إلى موضوعه، واستئناف إحيائه من جديد، وبرأيه فلقد ساهم شُرَّاح ابن عربي بشدَّة في جعل الموضوع أكثر ضبابيَّة وانحرافاً. وسوف نرى الصورة التي يفهم الآمليُّ من خلالها الكيفيَّة التي تمَّ بها هذا التجاوز للأصول والأُسُس من قِبَل شرَّاح الشيخ الأكبر بشكل خاص.

مدخل إلى التأويل الصوفيِّ للقرآن:

لا يشكِّل الإرث اللُّغويُّ عند الآمليِّ شيئاً ذا أهميَّة في خصوص تحديد مفاهيم الولاية والنبوَّة والرسالة، ولم يستهوِه البحث عن المعاني التي استخدم العرب مثل هذه الألفاظ والمفردات

[١]- قارن حول ذلك: **Corbin. H. Histoire de la Philosophie Islamique** والجابري، بنية العقل العربي، ص ٣٤٥. وأيضاً: **Corbin, En Islam Iranien, V3, P 197.**

فيها[١]، ولم يتتبَّع طرق استخدامها في النصِّ الدينيِّ أيضاً رغم اتِّساع دلالاتها على هذا الصعيد، وحجم استعمالها الكبير. فلقد وردت هذه الألفاظ في القرآن مرَّات كثيرة، واختلفت دلالاتها في الموارد باختلاف السياق، وتنوُّع المقاصد، وتفاوت الأغراض. ولا تختلف السنة في الحكم الذي ذكرنا. ولم يكن يخفى على المتتبِّع لمثل هذه الموارد ما كان يُراد منها عند استعمالها ويقصد، لاحتفافها في أغلب الأحيان بما يرشد إلى معانيها من القرائن، ولوضوح المقامات والأحوال التي ذُكرت فيها. وهو بالإضافة إلى ذلك، لم يحفل بتتبُّع تطوُّر الاستخدام الاصطلاحيِّ – أعني على مستوى النصِّ الصوفيِّ – لهذه المفردات، مع أنَّه من الشيِّق والمفيد في آن، تتبُّع تطوُّر استخدامها في الكتب الموسوعيَّة الصوفيَّة الكبرى، وعلى مدى تطوُّر حركة التصوُّف نفسه، إذا يساهم ذلك في تحديد وجهة نظر حول كيفيَّة نضوج الدلالات الاصطلاحيَّة، والظروف التي رافقت ذلك، والأسباب والعلل التي ساهمت في مثل هذا النضوج، وأنه كيف تسنى لمثل هذه المفردات أن نكتسب دلالاتها الأكثر عمقاً في ما بعد والأكثر ثراءً؟[٢]

ولأجل عزوف الآملي عن كلِّ ما ذكرنا، فلا يحسُن منَّا هنا أن نتأمَّل المصطلح في تطوُّر دلالاته، – وعند المتصوِّفة بالذات – ونظنُّ أيضاً أنه من الاستطراد الذي لا ينفع أن نستقرئ استخداماته اللُّغويَّة، وعلى مستوى النصِّ الدينيِّ. فذلك لن يخدمنا بشيء، ولن يفيد على مستوى فهم الآمليِّ وتحديد وجهة نظره في ما هو موضوع بحثنا. ولسنا بصدد إنجاز دراسة مستقلَّة لموضوع النبوَّة والولاية في التصوُّف بشكل عام كما فعل بعض[٣] ليكون من الضروريِّ دراسة المشكلة في محطاتها الكبرى والأساسيَّة، ومراحل تطوُّرها والتنظير لها.

في الواقع، أنَّ الآملي لم يفارق ابن عربي في تعقُّبه لمفهوم النبوَّة والولاية[٤]، فهو تأثَّر به جداً، وتابعه في خطوته بحذر ودقَّة، وسوف يستغلُّ ما قدَّمه استغلالاً كبيراً في مناقشته له في خصوص مسألة الختم – وختم الولاية بالذات – وهو ما سوف نراه في الفصل التالي. والآملي هنا متوسِّع، يحدِّد مفاهيمه كلَّما اقتضى الموضوع وتطلَّب السياق ذلك، يشرح ويفسِّر، وينأى عن التعمية

---

[١]- قال إبن منظور: «والنبوَّة الارتفاع... والنبوَّة والنباوة والنبي: ما ارتفع عن الأرض. والنبيُّ: العلم من أعلام الأرض التي يهتدي بها. وقبل منه اشتقاق النبي، لأنَّه أرفع خلق الله، وذلك لأنَّه يهتدي به، وعن ابن السكيت: النبيُّ هو الذي أنبأ عن الله، فترك همزه. قال: وإن أخذت النبي من النبوة والنباوة وهي الارتفاع من الأرض لارتفاع درجته وقدره، ولأنَّه شرف على سائر الخلق، فأصله غير الهمز.. وقال الكسائي: النبي الطريق والأنبياء طرق الهدى.. وقال الزجَّاج... فيجوز أن يكون نبي من أنبأت مما ترك همزه لكثرة استعماله، ويجوز أن يكون من نبأ ينبو إذا ارتفع، فيكون فعلاً من الرفعة.. إلخ»، يراجع ابن منظور، لسان العرب، مادة نبأ. ويقارن: نعمة الله ولي، رسالة بيان اصطلاحات «ضمن رسائله الفارسيَّة» ص ٧١. والكاشاني، اصطلاحات الصوفيَّة، تح كمال جعفر، ص ٩٤.

وحول توسُّع الاستخدام اللُّغويِّ للفظ الوليِّ، يراجع: Chod Kieweiz, le sceau des saints... P 29-39.

[٢]- حول أن أول من تحدَّث عن الولاية هو الحكيم الترمذي يلاحظ: الهجويري، كشف المحجوب/ (تج ع) ص ٤٤٢.

[3]- Chod Kieweiz, M. le sceau des saints

ويقارن: Corbin, En Islam Iranien, V4 حول موضوع الولاية الشيعيَّة والولي (Index General) ولاحظ هامش(١) في ص (٢).

[٤]- ويلاحظ حول تطوُّر مفهوم الولاية عند ابن عربي: Chod Kieweiz, le sceau... P. P 65-78.

والغموض. إنَّه ليس منظِّراً فحسب بل هو أيضاً معلِّمٌ شارحٌ، مبيِّن وملقِّن.

والآن، ما هي الصورة التي عرض الآمليُّ من خلالها مفاهيم النبوَّة والولاية والرسالة؟

هذا ما سنعرضه هنا بإيجاز:

معنى النبوَّة والولاية والرسالة - الآملي، أسرار الشريعة:

يرى الآمليُّ أنَّ المقصود للمتصوِّفة من لفظ النبوَّة والرسالة والولاية يختلف عمَّا يقصده أهل الشريعة وأصحاب الظاهر، فالأخيرون يرون أنَّ النبيَّ "إنسان مبعوث من الله تعالى إلى عباده ليكملهم بأن يعرِّفهم ما يحتاجون إليه من طاعته، ويعلِّمهم ما يجترحهم[يبعدهم] عن معصيته..".[١] وتُعرف نبوَّة النبيِّ عندهم بثلاثة أشياء: "أولها أن لا يقرر ما يخالف ظاهر العقل، كالقول بأنَّ الإله أكثر من واحد، والثاني أن تكون دعوته للخلق إلى طاعة الله والاحتراز عن معصيته، والثالث أن يظهر منه عُقَيب دعوى النبوَّة معجزة مقرونة بالتحدُّث مطابقة لدعواه، والمعجز هو كلُّ فعل خارق للعادة يعجز عن أمثاله البشر.. والتحدِّي هو أن يقول النبيُّ لأمَّته: إن لم تقبلوا قولي فافعلوا مثل هذا الفعل. أو بالعكس أعني تقول له أمَّته هذا القول بعينه معارضه له... والفعل الذي يظهر من أحد على غير التحدِّي والمعارضة يسمَّى بالكرامة، وهو المختصُّ بالأولياء، كما أنَّ المعجزة مختصَّة بالأنبياء"[٢].

هذا معنى النبوَّة ومقتضياتها عند أهل الشريعة بحسب ما ينقله الآمليُّ، وهذه حدود فهمهم لها. أمَّا أهل الحقيقة فمتفاوتون في حدِّها، مختلفون في المراد منها، وأبرز ما قيل في ذلك هو" أنَّ النبوَّة هي قبول النفس القدسيِّ [كذا] حقائق المعلومات والمعقولات عن جوهر العقل الأول، المسمَّى بجبريل تارة، وبالروح القدس أخرى"[٣]، وتصبح الرسالة وفق هذا الفهم للنبوَّة عبارة عن "تبليغ تلك المعلومات والمعقولات إلى المستفيدين والتابعين"[٤]، ويصبح الرسول هو النبيُّ المبلِّغ.

بيد أنَّ هذا التعريف عامٌّ فضفاض إذ القبول عن الروح القدس لا حدود له، ثمَّ من الذي له القابليَّة من بني البشر، ومن الذي لا قابليَّة له؟

الأولى - بنظر الآمليِّ - أن يُقال في بيانها، أنَّ النبوَّة "هي الإخبار عن الحقائق الإلهيَّة والمعارف

---

[١]- الآملي، أسرار الشريعة، ص ٩٠، ويقارن حول النبوَّة والولاية: السمناني، علاء الدولة، العروة لأهل الخلوة والجلوة، (نص فا)، ص ٢٧٨ فصاعداً.

[٢]- أسرار الشريعة، ص ٩٠.

[٣]- المصدر نفسه.

[٤]- المصدر نفسه. ويقارن حول معنى النبوَّة وأنَّها تستبطن السلطنة: سمناني، العروة لأهل الخلوة والجلوة. (النص فا)، ص ٢٧٨.

علوم المعارف ILMOLMABDAA
العدد التجريبي الأول . 1443هـ . ربيع 2022م

الربانيَّة ذاتاً ووصفاً واسماً"[١]. وتعريف كهذا يدلُّ على أنَّها بإطلاق - أعني مقامها - يستبطن الإخبار عن الذات وما يرتبط بها، ولا تستبطن في ذاتها وطبيعتها معنى تبليغ الأحكام وتعليمها، ونبوَّة كهذه - أي على الإطلاق - يسمِّيها الآملي نبوَّة التعريف، واسمها مشتقٌّ كما هو واضح من طبيعتها وجوهرها[٢]، وقد يقتضي مقامها تبليغ الأحكام، فإذا وقع ذلك سمِّيت حينئذٍ بالرسالة. وعلى هذا فالنبوَّة قسمان: "نبوَّة تعريف ونبوَّة تشريع، والأولى هي الإنباء عن معرفة الذات والصفات والأسماء والأفعال، والثانية جميع ذلك مع تبليغ الأحكام والتأديب بالأخلاق والتعليم بالحكمة، والقيام بالسياسة، وتُخصُّ الثانية باسم الرسالة"[٣].

إلى ذلك، يجد الآمليُّ ارتباطاً واضحاً بين المعنى اللُّغويِّ للفظ النبوَّة ومعناها الاصطلاحي، فيؤكِّد عليه قائلاً: "النبوَّة هي الإنباء، والنبيُّ هو المُنبئ عن ذات الله وصفاته وأسمائه وأفعاله وأحكامه ومُراداته"[٤]. وكأنَّه بالإشارة هذه يريد أن يجد سنداً في اللُّغة لما جرى عليه الاستخدام عند المتصوِّفة، إلاَّ أنَّ ما اختاره من أنَّ النبوَّة من الإنباء أحد مذاهب أهل اللُّغة، وبعضهم اعتبره من النبوَّة يعني العلوَّ والارتفاع، سمِّي النبي به لعلوِّه وارتفاعه، وهو ما اختاره ابن عربي في بعض نصوصه[٥]. على كلِّ حال، فالمعنى اللُّغويُّ للفظ وهو مطلق الإنباء أعمُّ ممَّا يقصد هنا، والأخير مصداق محدَّد معيَّن من الإنباء لا مطلقه، أعني، الإنباء عن خصوص الذات الإلهيَّة وأسمائها وصفاتها وأفعالها، وإنباء كهذا خاصَّةُ النبيِّ، وهو يشكِّل جوهر حقيقة النبوَّة وأساس تميُّزها.

فالنبوَّة باختصار، هي الإنباء والإخبار والتعريف، لا عن مطلق شيء، إنَّما عن الذات وكمالاتها، والتعريف السابق للنبوَّة، والذي يذكره الآمليُّ في مطلع حديثه في الموضوع، من مستلزمات هذا، إذ التعريف والإنباء لا يتمَّان من دون تلقٍّ وأخذ، لذا فالتلقِّي أصل، وهو جهة في النبيِّ وجانب، والإنباء فرع وهو جهة أخرى وجانب، ولا إنباء من دون تلقٍّ، فالنبيُّ هو المتلقِّي عن جوهر العقل الأول ما قلناه من المعارف والحقائق، ثمَّ ينبئ عنها ويخبر، ويعرِّفها لمن يستحقُّها، ويستطيع قبول مضامينها وأبعادها. ولأجل ذلك فالقضايا التي يُعرف بها النبيُّ، والتي تدخل في جوهر نبوَّته، يقبلها عن جوهر العقل الكلِّيِّ[٦]، فهي-النبوَّة - تستبطن معنى "قبول النفس القدسيَّة حقائق المعقولات

[١]- الآملي، نص النصوص، ص ١٦٧، ويقارن: أسرار الشريعة، ص ٩١-٩١.
[٢]- نص النصوص، ص ١٦٧. ويقارن حول أنَّ النبوَّة مقام يناله البشر، وهو مختص بالأكابر، ويعطى للنبيِّ المشرِّع، ويعطى للتابع الجاري على سنَّته: إبن عربي، الفتوحات، ج ٢، ص ٣.
[٣]- نص النصوص، ص ١٦٧.
[٤]- نص النصوص، ص ١٦. وأسرار الشريعة، ص ٩٣.
[٥]- يلاحظ: الفتوحات المكيَّة، ج ٢، ص ٢٥٣.
[٦]- نص النصوص، ص ١٦٨.

عن جوهر العقل الأول"[١]". فإذا أضيف إلى ذلك تبليغ الأحكام تحقَّق معنى الرسالة، إذ الرسالة "تبليغ تلك المعلومات والمعقولات لمن يستحقُّها"[٢]. وليس كلُّ نبيٍّ، بحسب الآملي، يتحقَّق له إمكان التبليغ لما تلقَّى، وقد يتأتَّى له ذلك لعذر من الأعذار، أو سبب من الأسباب، فلا يتحقَّق حينئذٍ فيه حدُّ الرسالة، بل لا يكون إلاَّ نبيَّاً، وأكثر عدد الأنبياء كذلك، وقلَّ من كان منهم رسولاً.[٣]

فالنبوَّة والرسالة مرتبتان، وإحداهما تستبطن الأخرى[٤]، بمعنى أنَّ الرسالة نبوَّة وزيادة، لاشتمالها على التبليغ، وبحسب الآملي، ثمَّة من يفرِّق بينهما ويجعلهما مرتبتين مختلفتين متفاوتتين بلحاظ كيفيَّة حصول المعرفة فيهما، بمعنى أنَّه إذا كانت النبوَّة بكلا شقَّيها (نبوة، رسالة) تقتضي تلقِّي المعرفة عن جوهر العقل الأول "فالنبوَّة هي الاطِّلاع على الحقائق الإلهيَّة علماً وبياناً، والرسالة هي الاطِّلاع عليها كشفاً وعياناً..."[٥]، فمن جمع المرتبتين فهو الأكمل الأتمُّ وصاحب المقام الأعلى.

يقول الآمليُّ معبِّراً عن ذلك من طرف خفيٍّ، ومحدِّداً العلَّة في بعث الأنبياء والحاجة إليهم، ما نصُّه: "والعلَّة في بعث الأنبياء والرُّسل هي أنَّ الله تعالى حيث كان غرضه من خلق العبيد إيصالهم إلى كمالهم المعيَّن لهم في الأزل بمقتضى ذواتهم وماهيَّاتهم، وجب عليه بعثة هؤلاء ليعلِّمهم كيفيَّة التكليف والعبادة والمعرفة ليحصِّل به غرضه"[٦]. ثم يشرح الأسباب لاختيار هؤلاء من بين الناس جميعاً، فيحدِّدها بضرورة وجود وسيط للتعريف بالذَّات الإلهيَّة من جهة، ولتبليغ الأحكام من جهة أخرى، فيقول: "وبيان ذلك هو أنَّه تعالى إذا مكَّنهم بسبب كثرة حواسِّهم وقواهم، واختلاف دواعيهم وآرائهم، من إيقاع الشرِّ والفساد، وإيقاع الخير والصلاح، فيجب عليه بعثة أحد إليهم لينبئهم عن كيفيَّة معاشرتهم، وحُسن معاملتهم، وانتظام أمور معاشهم ومعادهم التي تُسمَّى شريعة، وهذا هو اللُّطف الواجب عليه. وحيث أنَّ الله تعالى غير قابل للإشارة الحسِّيَّة، وليس لكلِّ أحد قوَّة أخذ هذا المعنى منه، وتعلُّم هؤلاء العباد بغير واسطة ممتنع، فيجب عليه تعيين طائفة من الرُّسل، يكون بينه وبينهم مناسبة ليأخذوا منه ويوصلوا إلى عَبِيده التابعين وهذا الرسول بعد تخلُّقهم بأخلاق الله، والاتِّصاف بصفاته.. إلخ"[٧].

وتنبغي الإشارة إلى الولاية عند الآمليِّ عبارة "عن قيام العبد بالله، وتبدُّل أخلاقه بأخلاقه، وتحقُّق

---

[١]- المصدر نفسه، ص ١٦+٨.
[٢]- المصدر نفسه.
[٣]- المصدر نفسه.
[٤]- المصدر نفسه، ص ١٧٠.
[٥]- نص النصوص، ص ١٧٠.
[٦]- أسرار الشريعة، ص ٩١.
[٧]- المصدر نفسه، ويلاحظ: شرح مقدِّمة قيصري، ص ٨٦٠.

أوصافه بأوصافه، بحيث يكون علمُه علمَه، وقدرتُه قدرتَه وفعلُه فعلَه"[١]. ومرتبة تبدُّل أخلاق العبد بأخلاق الله أشار إليها النبيُّ - كما يرى الآمليُّ - بقوله: (تخلَّقوا بأخلاق الله)[٢]، وأشار إلى ما يترتَّب على هذا التخلُّق بقوله: (لايزال العبد يتقرَّب إليَّ بالنوافل، حتى أحبَّه..إلخ)[٣].

إلى ذلك، يرى أنَّ مرتبة الولاية هذه - أعني مرتبة القُرب - هي أرفع مراتب الولاية وأعلاها، والقُرب هذا هو المحبَّة، والمحبوب المقرَّب لا يحتاج في وصوله إلى سابق سلوك ومجاهدة، فوصوله سابق على سلوكه، وإليه أشار النبيُّ بقوله: (من تقرَّب إليَّ شبراً تقرَّبت إليه ذراعاً...إلخ).[٤]

وإذا كانت النبوَّة هي الاطِّلاع على الحقائق الإلهيَّة علماً، والرسالة هي الاطِّلاع عليها كشفاً، فالولاية هي الاطِّلاع على "معرفة الذات والصفات والأسماء بالذات، أي بالاطِّلاع الحقيقيِّ الذاتيِّ، من دون العقليِّ العلميِّ، والكشفيِّ الذوقيِّ"[٥]. على ذلك، فالولاية من هذا الجانب أرفع هذه المراتب درجة في الشخص الذي تجتمع فيه، فمن اجتمعت له النبوَّة والرسالة والولاية فهو الأكمل، ولا نبوَّة من دون ولاية، كما لا رسالة من دون نبوَّة. وسيأتي توضيح العلاقة بين هذه المقامات والمراتب عمَّا قريب.

والنبوَّة، كما يرى الآمليُّ، تستبطن أيضاً معنى التصرُّف، أو فلنقل هي التصرُّف عينه، وكذا الولاية، لكنَّ النبيَّ "يتصرَّف في الخلق بالحقِّ إلهاماً وكشفاً، فهو بهذا متصرِّف في الباطن"[٦]، وهو بالاعتبار الأول نبيٌّ وبالاعتبار الثاني وليٌّ، لأنَّ الأولى من مقتضيات الظهور، والثانية من مقتضيات البطون، ولأجل ذلك قيل "الولاية هي التصرُّف في الخلق بالحقِّ على ما هم عليه من الاستعداد والقابليَّة، ومأمورون به من حيث الباطن والإلهام من دون الوحي"[٧].

بيد أنَّه قيَّد التصرُّف بكلا نحويه بأنَّه تصرُّف في الخلق بالحقِّ، لأنَّ هؤلاء المتصرِّفين لا يتصرَّفون في الخلق بأنفسهم "بل بما هم فانون في الحقِّ مستغرقون فيه وفي وجوده، بحيث صاروا إيَّاه من حيث الحقيقة والذات، غيره من حيث التعيُّن والتشخُّص"[٨]. وهذا الفناء هو الفناء العرفانيّ لا

---

[١]- نص النصوص، ص ١٦٧.
[٢]- يراجع حوله: الغزالي، الإحياء، ج ٤، ص ٢١٨.
[٣]- سوف يأتي ذكر مصادره تفصيلاً، ويلاحظ: إبن روزبهان، عبهر العاشقين، ص ١٠٢-١٠٣.
[٤]- سنذكر مصادره لاحقاً. ولاحظ: نص النصوص، ص ١٦٧.
[٥]- المصدر نفسه. ص ١٧٠. ويلاحظ حول معنى الولي بتفصيل: قمشة إي، محمد رضا، تعليقات على شرح الفيصري لفصوص الحكم، طهران، ١٣٧٥ ش. ص ٤٤٠.
[٦]- نص النصوص، ص ١٧٠، ويقول: «لأنَّ الولاية هي التصرُّف في الباطن، والنبوَّة هي التصرُّف من حيث الظاهر»، يلاحظ المصدر نفسه، ص ١٦٩.
[٧]- نص النصوص، ص ١٧٠.
[٨]- المصدر نفسه، ص ١٦٨.

الوجوديّ العينيّ، لاستحالته وعدم إمكانه، والأول متحقّق واقع، إذ "الأنبياء والأولياء فنوا في الحقِّ مع بقاء تشخُّصهم الصُّوريِّ وتعيُّنهم الحسِّيِّ"[١].

ولقد غلط كثيرون - كما يرى الآمليُّ - في مثل هذا المقام "فتوهَّموا أنَّ المُراد - عند الصوفيَّة - بالفناء فناء الأعيان وهو غلط فاحش، ولأجله صدق عليهم قول الحقِّ ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾»[٢].

في السياق عينه، نراه يوجز ما يُراد من مقام النبوَّة والولاية محدِّداً العلاقة بينهما فيقول: «وباختصار إنَّ الولاية هي باطن النبوَّة، التي ظاهرها التصرُّف في الخلق بإجراء الأحكام الشرعيَّة عليهم، وباطنها الإنباء والإرشاد لهم بإخبار الحقائق الإلهيَّة والمعارف الربَّانيَّة كشفاً وشهوداً. فالنبيُّ له التصرُّف في الخلق بحسب الظاهر والشريعة، والوليُّ له التصرُّف فيهم بحسب الباطن والحقيقة»[٣].

المفاضلة بين المراتب:

إذا كانت النبوَّة هي التصرُّف في الخلق ظاهراً وشريعة، والولاية هي التصرُّف فيهم باطناً وحقيقة، والباطن والحقيقة أرفع درجة من الظاهر والشريعة، فالولاية إذًا أرفع من النبوَّة، وهذا يقتضي في ظاهره على أقلِّ تقدير أن يكون صاحب الولاية وهو الوليُّ، أرفع من صاحب النبوَّة أعني النبيَّ، أوَليس الباطن في قانون المتصوِّفة هو المقدَّم وما له الأولوية، فيكون القائم به كذلك؟ هذا ما فهمه كثيرون من قولة المتصوِّفة إنَّ الولاية باطن النبوَّة، وإنَّها أعظم مرتبة من النبوَّة والرِّسالة، وظنُّوا أنَّ ذلك هو المقصود لهم. فاتَّهموهم، مفترضين أنَّ التصوُّف يُحلُّ الوليَّ في المكان الأرفع، ويجعل النبيَّ تحته في الدرجة والمنزلة والمكانة.

ولقد فطن ابن عربي إلى هذا الوهم، وقرَّر أن لا أساس في نظام المتصوِّفة لمثل هذا الذي يُشاع، ولا واقع. وهو لأجل دفعه وبيان تهافته، وافتقاره إلى الدليل والحجَّة، قال: "وإذا سمعتم لفظة من عارف محقِّق مبهمة وهو أن يقول: الولاية هي النبوَّة الكبرى، والوليُّ العارف مرتبته فوق مرتبة الرسول... فالنبيُّ ﷺ له مرتبة الولاية والمعرفة والرِّسالة، ومرتبة الولاية والمعرفة دائمة الوجود ومرتبة الرسالة منقطعة، فهو من كونه وليًّا وعارفاً أعلى وأشرف من كونه رسولاً، وهو الشخص بعينه

[١]- المصدر نفسه. ويقارن فيصري في : شرح مقدمة قيصري، ص ٨٦٩.
[٢]- سورة الأنعام، الآية ١١٦.
[٣]- نص النصوص، ص ١٦٨، ويقول في موضع آخر: «أمَّا بالنسبة إلى الولاية، فهي التصرُّف في الخلق بالحق، وليست في الحقيقة إلا باطن النبوة». يلاحظ: المصدر نفسه، ص ١٧٩.

علم المبدأ LLMOLMABDAA
العدد التجريبي الأول . 1443هـ . ربيع 2022م

واختلفت مراتبه، لا أنَّ الوليَّ أرفع من الرسول نعوذ بالله من الخذلان...إلخ"[١].

في المضمون ذاته، يقول الآمليُّ بإيجاز: "ومن هنا قالوا إنَّ الولاية أعظم من النبوَّة، وإن لم يكن الوليُّ أعظم من النبيِّ"[٢]. بمعنى أنَّ افتراض أعظميَّة الولاية لا يقتضي أن يكون الوليُّ أعظم من النبيِّ، إذ النبيُّ أيضاً وليٌّ، وإن كان له ذلك بحسب المعنى الحاصل له بالقوَّة[٣]، والذي يُقال عن الولاية من أنَّها أعظم من النبوَّة، وعن النبوَّة من أنَّها أعظم من الرسالة، فإنَّما يُقصد منه أن ذلك متحقِّق في شخص واحد يكون جامعاً للمراتب الثلاث كلِّها "فكأنَّ الذين قالوا إنَّ الولاية أعظم من النبوَّة والنبوَّة أعظم من الرسالة [إنما] قالوا ذلك من حيث المراتب الحاصلة للرسول على البشر لا أنَّ الوليَّ أعظم... من النبيِّ، ولا أنَّ النبيَّ أعظم من الرسول، بل من حيث اعتبار هذه الأمور الثلاثة في شخص واحد يكون جامعاً لها كالأنبياء الكبار،... يعني تكون ولاية الشخص هذا أعظم من نبوَّته، ونبوَّته أعظم من رسالته، لا مطلقاً"[٤].

لا بدَّ من القول أنَّ ثبوت الولاية للنبيِّ ضرورة،ـ إذ لا يصير الشخص نبيَّاً إلاَّ بعد أن يصير وليَّاً، وكذا فإنَّ ثبوت النبوَّة للرسول ضرورة، ولا يصير الشخص رسولاً ما لم يكن نبيَّاً، "فاستحقاق الرسالة متوقِّف على استحقاق النبوَّة، واستحقاق النبوَّة متوقِّف على استحقاق الولاية"[٥]. فكلُّ نبيٍّ وليٌّ ولا ينعكس[٦]، وكلُّ رسول نبيٌّ ووليٌّ من غير عكس أيضاً[٧]. وبهذا المعنى، فإنَّه لا ضير في أن يُقال: إنَّ الولاية أعظم من النبوَّة فيه، أي في شخص النبيِّ نفسه، إذ الولاية أسبق من النبوَّة رتبة، بل هي العلَّة لها، والمقتضي لثبوتها وتحقُّقها في شخصه، وكذلك يُقال: إنَّ النبوَّة أعظم من الرسالة للسبب المتقدِّم نفسه.[٨]

في هذا الإطار، يؤكِّد الآمليُّ على ضرورة أن نفهم من معنى النبوَّة حينما نقول عنها إنَّها أدنى رتبة

---

[١]- ابن عربي، مقام القربة، مخطوط ظاهريَّة، ورقة ٩(نقلاً عن: المعجم الصوفي، ص ١٠٤٠). ويلاحظ حول العلاقة بين هذه المقامات والتفاضل بينها:

Corbin. Histoire de la Philosophie, V1, P74.

ويقارن: ابن عربي، الفصوص، ج١، ص ١٣٤، و ص ١٣٥. ويلاحظ بتفصيل: القاضي القمي، شرح توحيد الصدوق، ج٢، ص ٥٣٤ وبعدها «الولاية باطن النبوَّة، الولاية جهة الحقِّ ومرتبة الفناء المطلق».

[٢]- نص النصوص، ص ١٦٩.

[٣]- يقول: «لأنَّ الولاية هي التصرُّف في الباطن والنبوَّة هي التصرُّف في الظاهر، وإن كان النبيُّ أيضاً صاحب ولاية، ولكن لا من حيث الحكم بالفعل بل من حيث المعنى الحاصل له بالقوَّة». يلاحظ: نص النصوص، ص ١٦٩.

[٤]- نص النصوص، ص ١٦٩. ويقارن: ابن عربي، القربة،

[٥]- نص النصوص، ص ١٦٩.

[٦]- السمناني، العروة لأهل الخلوة والجلوة، (نص فا). ص ٢٧٨. «هربيغمبري كه بوده ولايت داشته، أما ولي هركز بيغمبر نكردد» ويقارن: المصدر نفسه، ص ٢٨١.

[٧]- نص النصوص، ص ١٦٩.

[٨]- المصدر نفسه. ويُقارن: لاهيجي، مفاتيح الإعجاز، ص ٢٧٦.

من الولاية في شخص النبيِّ، خصوصاً النبوَّة التشريعيَّة لا نبوَّة التبيين، أو بحسب تعبير ابن عربي[١]، النبوَّة الخاصة لا العامَّة، إذ الأخيرة هي الولاية نفسها، ويعبر عنها كما سيأتي بالنبوَّة العامَّة. ونبوَّة التشريع مرتبطة بمصلحة الوقت، والثانية مطلقة لا تعلُّق لها بزمن. وهو يقول: "وما قيل إنَّ الولاية أفضل من النبوَّة لا يصح مطلقاً إلاَّ بقيد، وهو أنَّ ولاية النبيِّ أفضل من نبوَّته التشريعيَّة لا التبيينيَّة، لأنَّ نبوَّة التشريع متعلِّقة بمصلحة الوقت، والولاية ونبوَّة التبيين مطلقتان لا تعلُّق لهما بوقت من دون وقت، بل قام سلطانهما من بداية الأمر إلى نهايته"[٢]. ولا معنى للقول باستمرار نبوَّة التبيين مع انختام النبوَّة بمحمدﷺ، إلاَّ إذا قيل إنَّ استمرارها يتمُّ في أشخاص الأولياء أنفسهم، فالوليُّ ليس له النبوَّة بمعنى التشريع، وله النبوَّة بمعنى التبيين، وهو يرثها من النبيِّ الختم إمَّا بالمباشرة، أو بعد قبض الحقِّ لها ليكون أرفع في مرتبتهم، فلا يأخذون إلاَّ عن الحقِّ[٣]، فالوليُّ هو حامل إرث النبوَّة عن النبيِّ الخاتم نفسه، وليست نبوَّة التبيين هذه إلاَّ جوهر الولاية. وفي مقام إيجاز ما مرَّ يضيف: "وأيضاً النبوَّة صفة الخلق – وهو يعني نبوَّة التشريع – والولاية صفة الحقِّ مضافة إلى الخلق، ولهذا يطلق عليه تعالى اسم الوليِّ من دون النبيِّ كما في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾...إلخ».

مهما يكُن من أمر، فالتفاضُل إذن هو تفاضُل مراتب ومقامات في شخص النبيِّ الواحد، لا تفاضل أشخاص، فالنبيُّ الجامع للمراتب الثلاث هذه، بعضها في شخصه أرفع من بعض، وإذا تمايزت المراتب في شخصه وتفاضلت تفاضل في راتبه باعتبارها، فهو من حيث هو وليٌّ أعظم منه من حيث هو نبيٌّ، وهو من حيث هو نبيٌّ أعظم منه من حيث هو رسول. وهو مع هذا كلُّه شخص واحد جامع للمراتب الثلاث هذه كلُّها.

بنظر الآمليِّ، لا يقتضي القول بأفضليَّة الولاية من هذه الجهة – أي من جهة كونها إحدى المراتب في شخص النبيِّ نفسه – أن تكون أفضل المراتب من جميع الجهات، بل الأمر قد يكون على العكس ببعض الاعتبارات، إذ الرسول بالاتفاق أفضل من النبيِّ لمكان جامعيَّته وجامعيَّتها – أي الرسالة – فالرسول جامعٌ للرسالة والنبوَّة، وليس كذلك النبيّ، والرسالة تستبطن النبوَّة وأزيد[٤]،

---

[١]- فتوحات، ج ٢، ص ٨٤.

[٢]- يُلاحظ: نص النصوص، ص ١٨٠. ومنتخب أسرار الشريعة، ورقة ٨. ويقارن: ابن عربي ، فصوص الحكم، ص ١٣٤، وينظر تحليل كوربان في:

Histoire de la Philosophie, V1, P 72. Et P 103.

[٣]- يقول ابن عربي: «وأمَّا النبوَّة العامَّة، فأجزاؤها لا تنحصر، ولا يضبطها عدد، لها الاستمرار دائماً دنيا وآخرة». فتوحات، ج ٢، ص ٩٠. ويقول «اعلم أنَّ النبوَّة البشريَّة على قسمين، قسم من الله إلى عبده من غير روح ملكي بل إخبارات إلهيَّة في نفسه من الغيب، أو تجلِّيات، ولا يتعلَّق بذلك الإخبار حكم تحليل ولا تحريم، بل تعريف إلهي ومزيد علم بالإله... والقسم الثاني هم الأنبياء الذين يكونون بين يدي الملك ينزل عليهم الروح الأمين بشريعة من الله.. أما اليوم فما بقي لهذا المقام أثر». يراجع: فتوحات، ج ٢، ص ٢٥٤-٢٥٥. وص ٢٥٧.

[٤]- نص النصوص، ص ١٧٠، ويلاحظ: ابن عربي، الفتوحات المكيَّة، ج٢، ص ٥.

وكذلك يُقال في النبيِّ، إذ هو أفضل من الوليِّ بالاتفاق أيضاً، لمكان جامعيَّته وجامعيَّتها - أعني النبوَّة - فالنبيُّ جامع للنبوَّة والولاية، وليس كذلك الوليّ، والنبوَّة ولاية وزيادة، «فليست تعظم الولاية على النبوَّة، ولا النبوَّة على الرسالة من كلِّ وجه، بل من الوجه الذي مرَّ، سابقاً»[١]، يعني اعتبارها مراتب في شخص النبيِّ نفسه.

ويقول في هذا السياق: «وههُنا نكتة وهي أنَّ الرسول بالاتفاق أعظم من النبيِّ، والرسالة أعظم من النبوَّة، لجامعيَّته وجامعيَّتها، فلا يمكن تصوُّر تقدُّم صاحب المقام الأدنى على الأعلى إلاَّ على الوجه الذي قرَّرناه»[٢].

وهنا يفترض الآمليُّ أنَّ ما قرَّره من أفكار، وما ساقه من تصوُّرات هنا، هو ما يؤمن به المتصوِّفة بلا زيادة ولا نقصان. وعلى أساسه ينبغي أن يدفع ما توهَّمه كثيرون ونسبوه إلى المتصوِّفة بداعي التشنيع عليهم، والقدح في مذهبهم، وتشويه طريقتهم. ويقول : «وكلُّ من اعتقد أنَّ القوم أرادوا في قولهم إنَّ الولاية أعظم من النبوَّة والرسالة، وأنَّ الوليَّ أعظم من النبيِّ والرسول فقد أخطأ، لأنَّ مرادهم ليس إلاَّ ما قلناه، أعني أنَّه اعتبار الأمر في شخص واحد لا في أشخاص متعدِّدة»[٣].

ويؤكد الآمليُّ هنا، تبعاً لابن عربيٍّ، على ضرورة التفريق في النبيِّ، بين ولايته ونبوَّته، لجهة أنَّ الأخيرة مما لا دوام لها ولا استمرار، فهي - كمرتبة - متَّصلة بالنبيِّ الشخص تزول بزواله وتنتهي بموته، أمَّا ولايته فلا انقطاع لها ولا زوال، فنبوَّة النبيِّ وكذا رسالته منقطعتان، وولايته لا انقطاع لها أبداً، فتكون من هذه الجهة أعلى، والنبوَّة من مختصَّات النشأة الدنيويَّة، والولاية لا اختصاص لها بها، فتكون من هذا الجانب أعظم[٤].

هذا الكلام إنما هو في مقام المفاضلة بين النبوَّة والرسالة والولاية على الإطلاق، وسيأتي منه في الفصل الثاني من هذا الباب، في حديثنا على موضوع الختم، أن خاتم الأولياء مطلقاً أربع من جميع الأنبياء بوجه من الوجوه، حيث يقول: «فخاتم الرُّسل نسبته من حيث ولايته مع الختم للولاية، نسبة الأنبياء والرُّسل إليه، فإنَّه - يعني خاتم الأنبياء - هو الوليُّ الرَّسول النبيُّ، وخاتم الأولياء هو الوليُّ الوارث الآخذ عن الأصل المشاهد للمراتب، وهو حسنة من حسنات خاتم الرُّسل»[٥]. ثم يتابع مؤكِّداً على أنَّ خاتم الأولياء هو الواسطة التي يأخذ من خلالها الأنبياء، فيقول: «إنَّ خاتم الولاية

[١]- نص النصوص، ص ١٧٠.
[٢]- المصدر نفسه. ويلاحظ تحليل كوربان لوجهة نظر الآملي في: Histoire de la Philosophie, V1, P 77
[٣]- نص النصوص، ص ١٢٧٠.
[٤]- يلاحظ: المصدر نفسه. ص ١٧١، وص ١٧٩، ويقارن: ابن عربي، الفتوحات، ج٣، ص ١٠١، وج ٢، ص ٢٥٣، وأيضاً المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٤. وج ٢، ص ٢٥٧.
[٥]- نص النصوص، ص ١٧١-١٧٢. ويقارن: ابن عربي، الفصوص، ج ١، ص ٦٤.

يأخذ من المعدن الأصليِّ بغير واسطة كالملك، وخاتم النبوَّة المقيَّدة - يعني عيسى - والأنبياء كلُّهم يأخذون بواسطته»[١].

من المهمِّ الإشارة هنا إلى أنَّ هذه المفاضلة بين خاتم الأولياء وبين الأنبياء ترتبط بمفهوم الحقيقة المحمديَّة، وبنصٍّ لابن عربي أورده في الفصوص يؤكِّد فيه على أنَّ «خاتم الأولياء وإن كان أنزل من وجه من خاتم الأنبياء، إلاَّ أنَّه من وجه يكون أرفع، حتى وإن كان خاتم الأولياء تابعاً في الحكم لما جاء به خاتم الرُّسل، فإنَّ ذلك لا يقدح في مقامه، إذ الكامل لا يلزمه التقدُّم في الرُّتبة في كلِّ شيء، وفي كلِّ مرتبة»[٢].

والوجه في ذلك أنَّ خاتم الأولياء يمثِّل باطن النبوَّة الحقيقيَّة، أعني جوهر الحقيقة المحمديَّة، وخاتم الأنبياء بصورته يمثِّل ظاهرها - كما سيأتي-، وهو أتمُّ مجاليها وأكملهما على الإطلاق، بمعنى أنَّ الحقيقة المحمديَّة تجلَّت في جميع الأنبياء من آدمعليه السلام إلى محمدصلى الله عليه وآله وظهرت، لكنها لم تظهر في كلِّ صفاتها وكمالاتها إلاَّ في الأخير، وبه تمَّت دائرة ظهور هذه الحقيقة واكتملت، فهو يمثِّل الظاهر المطلق، وخاتم الأولياء يمثِّل الباطن المطلق، والأول أرفع لجهة كونه صورة الظاهر المطلق، والثاني أرفع لجهة كونه يمثل صورة الباطن المطلق[٣]، فكل واحد منهما أرفع من وجه، أنزل من وجه آخر، ولأجل ارتباطهما معاً بالحقيقة المحمديَّة كأصل، افترض الآمليُّ: أنَّ خاتم الأولياء يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك، الذي يوحي به إلى الرسول.[٤]، لكن المفارقة هنا أن إبن عربي يفترض أن خاتم الأولياء مطلقاً هو عيسىعليه السلام، وعيسىعليه السلام نبي ورسول وخاتم الأنبياء مطلقاً محمدصلى الله عليه وآله، وهو نبيٌّ ورسول أيضاً. فالمفاضلة بين خاتم الأنبياء وخاتم الأولياء، هي مفاضلة في الواقع بين نبيَّين رسولين، ولا ضير في أن نفترض أحدهما أرفع من الآخر من وجه، وأنزل منه من وجه، بمعنى أنَّ خاتم الأنبياء أرفع من خاتم الأولياء لجهة ختمه للنبوَّة على الإطلاق، وخاتم الأولياء أرفع لجهة ختمه للولاية على الإطلاق، فأحدهما ختم للظاهر المطلق، والآخر ختم للباطن المطلق.

يفترض الآمليُّ كما - سوف يأتي - أنَّ خاتم الولاية مطلقاً علي بن أبي طالب، وهو ليس نبيَّاً ولا رسولاً، فالمفاضلة حينئذٍ بين نبيٍّ رسول هو خاتم الأنبياء، وبين من ليس نبيَّاً ورسولاً، وهو بعدُ

---

[١]- نص النصوص، ص ١٧٠. ولا شك في أنَّ الآملي يقصد هنا بخاتم الأولياء، خاتم الولاية المحمديَّة، لأنَّه يعقب عليه بخاتم النبوَّة المقيدة يعني عيسى فلا معنى لأن يكون المقصود من خاتم الولاية عيسى أيضاً.

[٢]- فصوص الحكم، ج١، ص ٦٢-٦٤. ويقارن: نص النصوص، ص ١٧١.

[٣]- يقارن حول تسمية الولاية نبوَّة باطنة: ابن عربي، الفتوحات، ج ٣، ص ٢٨٥. يقول: «فالنبوَّة الظاهرة هي التي... وأمَّا الباطنة فلا تزال في الدنيا والآخرة».

[٤]- ابن عربي، فصوص الحكم، ص ٦٤.

خاتم الأولياء. فكيف ينظر إلى مشروع المفاضلة هذا على أساس فهم ابن عربي لها مع التفاوت بين التوجُّهين؟ هذا ما سوف نراه مستقبلاً. أمَّا هنا فسنركِّز على العلاقة بين الولاية والنبوَّة لجهة ارتباطهما بمفهوم الحقيقة المحمديَّة، كأمر متمِّم لمحاولة بلورة المفهوم عنده وتوضيحه، ثمَّ نعرِّج بعدها على فكرة الختم لنُبيِّن كيفيَّة تحديده لها، وربطها أيضاً بفكرة الحقيقة المحمديَّة.

ونحسب أنَّ جلاء كلِّ ذلك ووضوحه ضروريٌّ، ولا يمكن فهم مشكلة النبوَّة والولاية عند الآمليِّ بمعزل عنه ومن دونه.

اعتبارات النبوَّة والولاية، ومعنى الحقيقة المحمديَّة:

للنبوَّة والولاية عند الآملي اعتباران، اعتبار الإطلاق واعتبار التقييد[1]، أو اعتبار العموم

[١]- ويقارن: ابن عربي، فتوحات، ج٢، ص ٧٦. ويلاحظ حول تقسيم النبوَّة إلى مطلقة ومقيدة، وأنَّ المطلقة مخصوصة بالحقيقة المحمديَّة، والمقيَّدة بالمظاهر من آدم إلى محمد الشخص: Corbin, Histoire de la Philosophie Islamique. V1, P74.

ويُلاحظ باختصار : آملي، منتخب أسرار الشريعة، ورقة ٣٧ ب.